



بعد عامين من العنف وسقوط مئات ألف قتيل، وتکبّد سلسلة إهانات دبلوماسية، أدركت الديمقراطيات الغربية أن روسيا لا ترغب في تذليل الأزمة السورية.

وراء الحيرة الغربية حسبان أن موسكو ستعدل عن موقفها، لكن هذه الحيرة رفت التعنت الروسي.
ولكن لماذا يمد بوتين بالسلاح والعتاد نظاماً أيامه معدودة؟

منذ 2011، أعلن القادة الروس موقفهم الثابت، وهم يسّوغونه بـ 3 مبادئ: «الثوار إرهابيون يهددون أمن سوريا والمنطقة»، «روسيا ترفض التدخل الخارجي في شؤون دولة سيدة»، موسكو تاجر سلاح موثوق، والعتاد يسلم بموجب عقود سابقة، والغرب ودولة خليجية «يسلمان مقاليد المنطقة إلى الإسلاميين».

ولا يسع أحداً غير دبلوماسي سوفيaticي سابق مثل سيرغي لافروف ومسؤول سابق في جهاز «كي جي بي» مثل بوتين، الإدلاء بمثل هذه المزاعم، في وقت تتدفق الأسلحة الروسية على سوريا حيث يواصل رجال النظام قتل المدنيين. وصاحب الموقف الروسي هو «قائد» الحرب الثانية على الشيشان ومن أرسى نظام رمزان (رمضان) قاديروف الدموي، في 2004.

ورسالة التلفزيون الروسي بسيطة: الدولة السورية تتعرض لهجمات متطرفين وقوى خارجية.
ولا يخفى أن روسيا هي قوة التدخل الأجنبي في سوريا، لكنها تندد بالتدخل الأجنبي وتحذر منه حين تلمّح الديمقراطيات الغربية إلى احتمال مساعدة الثوار عسكرياً.

ولم يتوقع الرئيس الروسي أن يصمد نظيره السوري، على رغم مده بالسلاح والخبرات الروسية. وفي ربيع 2012، بدا أن الثوار صاروا قاب قوسين من النصر.

وببدأ خبراء الكرملين العسكريون والاستراتيجيون يعدّون لسقوط النظام مواجهة الفوضى ولترحيل الروس وعدد من مسؤوليهم.

يومها كان في وسع بوتين «الضغط» على الأسد، وحمله على قبول تسوية، لكنه رفض ذلك. وفوجئت موسكو ببقاء النظام على قع تصعيد العنف وتجاوز كل المحظورات (الخطوط الحمر)، ومنها توسل غاز السارين، وتدخل «حزب الله» ومنع

المساعدات الإنسانية، وشن هجمات خارج الحدود السورية.

وفاقم انعقاد ثمار التدخل الروسي وترجيحه كفة الأسد، تشبث بوتين بموقفه وتعنته والتمسك بالفيتو في مجلس الأمن، ورفض وقف إمداد النظام الديكتاتوري السوري بالسلاح.

وملأت روسيا الفراغ الذي خلفه تذر الإجماع بين دول الخليج والدول الغربية على سبل الرد على سياسات الكرملين، فشاغل أوباما هو طي الحرب في أفغانستان والعراق، ولم يرد التدخل في سوريا.

ففُتّت بكين وموسكو على ليلاهما في مجلس الأمن وأجهضتا مشاريع إدانة مجازر سورية.

وأمّكن بوتين التمسك باستراتيجيته: عدم التنازل والتراجع، وإغراق السلاح على النظام السوري.

فحمله الأسد على التناحي والذود عن السوريين المدنيين في وجه الجيش، مما صنّو مدّايد إلى الولايات المتحدة وقبول تدخل «أتباعها» لإرساء نظام سني في دمشق مناوئ لإيران، آخر حلفاء موسكو في المنطقة. ولا شك في أن مثل هذا السيناريو لا يخدم مصالح روسيا، بل هو خسارة لا تُعوض تساهم في تقويض نفوذها الاستراتيجي.

وهو نصر للغرب ودول الخليج. ويُزّعج بوتين احتمال سقوط ديكاتاتور آخر، فهو لم ينظر بعين الرضا إلى سقوط الرؤساء التونسي والمصري والليبي، وكان للحوادث وقع الصدمة عليه.

فمنذ انتخابات 2011-2012، يواجه الرئيس الروسي حركة احتجاج داخلي يُعتد بها. لكنه غير مضطّر إلى مراعاة رأي عام روسي، ففي غياب المعلومات المختلفة التي تدحض مزاعم النظام، تنشغل المعارضة الروسية بمصيرها ولا تقيّم وزناً لما يحصل في سورية أو إيران، وتنتظر برببة إلى أحداث العالم الإسلامي.

وكان القادة الروس على قناعة بأنّ موجة الاحتجاج في المنطقة ستتوقف في ليبيا ومصر عام 2011، ولن يبلغ مداها منطقة نفوذهم في الشرق الأوسط، أي سورية وإيران.

لكن الرياح لم تجر على ما اشتهرى بوتين وزمرته، وهذا ما لم يستسغه سيد الكرملين. لذا، سعى إلى الحُّوّول دون حل النزاع السوري حلاً «أمريكيًا - عربياً». فحين امتنعت موسكو عن نقض قرار مجلس الأمن في 17 آذار (مارس) 2011 - وهو كان الجسر إلى إطاحة القذافي - وجهت رسالة إلى الغرب مفادها أنها تؤيد وقف زعزعة المغرب العربي وتلقي على عاتقه (الغرب) مهمة مكافحة تفشي عدوى الاضطراب في المنطقة».

وبحين اندلعت الثورة في سورية، شعر بوتين بأنّ الغرب خدّعه و«طعنـه في الظـهـر» في ليبيا، فصمّ أذنيه أمام دعوات الوسطاء الأوروبيين و«الأمميين».

وأهمل إمكانات التوصل إلى حل في جنيف، لكنه رحب بالجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الولايات المتحدة لأن بلاده قوة عظمى، فهو شعر بأنه يحقق حلماً قدّيماً بالارتفاع قطبياً دولياً يضاهي القطب الأميركي.

وتفضي الحسابات الروسية بمراقبة الأوضاع السورية عن كثب، والمبادرة إلى التفاوض على انسحاب الديكتاتور حين تغير موازين القوى وترجح كفة المعارضة. فتخرج موسكو من النزاع في سورية مزهوة وتجلو على صورة المنتصر على خلاف الغربيين الذين بدت عليهم علامات العجز.

ولن تبصر الخاتمة السعيدة «الروسية» النور، فحظوظها ضعيفة شأن حظوظ النصر الغربي.

مرور الوقت استنفد سورية، وتفشّت عدوى النزاع إلى خارجها. ولم يبق غير الوقوف على سبل إدارة منطقة عاث فيها النزاع السوري خراباً لكنها لم تفقد أهميتها الاستراتيجية، ولا يسع القوى الكبرى إسقاطها من حساباتها.

